

ورقة خلفية رقم (6)

السلامة الشخصية وحرية استخدام الأصول في فلسطين كأحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد

(النسخة النهائية)

إعداد د. بدر الأعرج/معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 20 تموز 2022

مقدمة

لقد حدد تقرير "الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017: النتائج الرئيسية" الصادر عن "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" ثلاثة مؤشرات لقياس بعد أو مجال "السلامة الشخصية وحرية استخدام الأصول"، بوصفه أحد أبعاد الفقر المرتبطة بالرفاه الاجتماعي، تتمثل بما يلي:

- السرقة وتخريب الممتلكات: تعتبر الأسرة محرومة إذا تعرض مسكن الأسرة للسرقة أو تعرضت ممتلكات الأسرة للتخريب خلال الشهور 12 الماضية.
- ملكية واستخدام الأصول: تعتبر الأسرة محرومة إذا تعرضت الأسرة إلى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة بها خلال العام الفائت بسبب المصادرة أو التدمير أو عدم تمكن الأسرة من استخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل.
- العنف. تعتبر الأسرة محرومة إذا تعرض أحد أفرادها للعنف سواء بسلاح أو بدون سلاح خلال الشهور 12 الماضية، أو تعرض أحد الأطفال أو النساء في الأسرة للضرب أو الهجوم من قبل فرد من أفراد الأسرة خلال الشهور 12 الماضية، أو تعرض أحد أفراد الأسرة للإصابة أو الوفاة أو التعذيب ناتج عن العنف المحلي/المجتمعي، أو تعرض أحد أفراد الأسرة للإصابة أو الوفاة أو التعذيب من قبل الإحتلال أو المستوطنين خلال السنة الماضية.¹

من هنا فإن هذه الورقة الخلفية المختصة بتحليل بعد السلامة الشخصية وحرية استخدام الأصول تركز بالأساس على هذه المؤشرات الثلاثة. تبدأ الورقة بإعطاء فكرة مقتضبة عن واقع السلامة الشخصية وحرية استخدام الأصول في فلسطين، ثم إقتراح أهداف محددة ونتائج مرتبطة بتلك المؤشرات الثلاثة ليتم تحقيقها حتى العام 2030، لتنتهي بتقديم بعض التوصيات حول السياسات التي يجب إعتماها لتحقيق تلك الأهداف.

واقع السلامة الشخصية وحرية استخدام الأصول في فلسطين

- **السرقة وتخريب الممتلكات:** تعتبر الأسرة محرومة إذا تعرض مسكن الأسرة للسرقة أو تعرضت ممتلكات الأسرة للتخريب خلال الشهور 12 الماضية. لا يوجد بيانات إحصائية حول نسبة الأسر في فلسطين التي تعرض مسكنها للسرقة أو تعرضت ممتلكاتها للتخريب خلال الشهور 12 الماضية، ولكن توجد مثل تلك الإحصائيات عن سنوات سابقة وبالتحديد عام 2020. فقد نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الدورة السابعة من "مسح الضحية" خلال الربع الرابع من عام 2020 ضمن مسح القوى العاملة على عينة أسرية بلغت 8,040 أسرة فلسطينية، بواقع 5,490 أسرة في الضفة الغربية، و 2,550 أسرة في قطاع غزة، وذلك بهدف رصد ومراقبة التغيرات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية المتعلقة بوضع الأسر والأفراد الذين تعرضوا لأفعال إجرامية.² وقد توصل هذا المسح إلى أن 5.4% من الأسر الفلسطينية تعرضت لأفعال إجرامية في عام 2020 (بواقع 4.1% في الضفة الغربية، و 7.6% في قطاع غزة)، وهذه النسبة تمثل انخفاضاً بنسبة 23% عن عام 2016، أما بخصوص جرائم السرقة وتخريب الممتلكات وبالتحديد فقد وجد المسح ما يلي:

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، 2017: النتائج الرئيسية. رام الله-فلسطين. ص 23.

أ. السرقة: بلغت نسبة الأسر التي تعرضت للسرقة (باستثناء سرقة السيارة) في فلسطين 2.8% عام 2020، وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت لسرقة السيارة أو بعض قطع السيارة 2.4%. ومما يذكر في هذا السياق، أن 1.1% من الأفراد في فلسطين تعرضوا لأفعال إجرامية (بواقع 0.9% و 1.4 في قطاع غزة) وتشير نتائج المسح أن السرقة هي أكثر الأفعال الإجرامية ضد الأفراد حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تعرضوا لها من إجمالي الأفراد الضحايا في فلسطين 57.3% إضافة إلى محاولة السرقة بنسبة 3.6%، يليها اعتداءات وتحرشات جيش الاحتلال والمستوطنين بواقع 11.8% (بواقع 23.4% في الضفة الغربية، و 0.7% في قطاع غزة)، في حين بلغت نسبة الإعتداء بالضرب أو التهديد 19.6%، ونسبة إتلاف الممتلكات 4.8% من مجمل الأعمال الإجرامية.

ب. تخريب الممتلكات: بلغت الأسر التي تعرضت لممتلكاتها إلى إتلافها في فلسطين عام 2020 0.4%، وأما نسبة الأسر التي تعرضت لتحرشات واعتداءات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين فبلغت 0.7%. وكما سبق وذكرنا فقد بلغت نسبة إتلاف الممتلكات 4.8% من مجمل الأعمال الإجرامية في فلسطين في ذلك العام. ومن الجدير ذكره، أن نسبة الأفراد الذين تعرضوا لأفعال إجرامية (آخر فعل إجرامي) وتسببت في أضرار بشرية للضحية 5.4%، في حين كانت نسبة الأفراد الذين تسببت لهم بأضرار مادية 66.6% (بواقع 56.3% في الضفة الغربية، و 76.4% في قطاع غزة)، وقد بلغت نسبة الأفراد الذين تضرروا بشريا وماديا معا 1.7%، أما نسبة الأفراد الذين لم تلحق بهم أي نوع الأضرار فكانت 26.4% (بواقع 35.0% في الضفة و 18.0% في القطاع). كما بلغت نسبة الأفراد الضحايا الذين تعرضوا لفعل اجرامي تسبب لهم بأضرار مادية تقدر بألف دينار أردني وأكثر 15.6%، في حين كانت نسبة الأفراد الضحايا الذين تعرضوا لفعل اجرامي تسبب لهم بأضرار مادية تقدر بأقل من ألف دينار أردني 87.9% من إجمالي الأفراد الذين تضرروا ماديا او ماديا وبشريا معا. وقد كشف المسح أيضاً، أن 94.8% من الأفراد الضحايا الذين تعرضوا لفعل اجرامي هم الذين تحملوا عبء الأضرار المادية لهذه الأفعال.

● **ملكية واستخدام الأصول:** تعتبر الأسرة محرومة إذا تعرضت الأسرة إلى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة بها خلال العام الفائت بسبب المصادرة أو التدمير أو عدم تمكن الأسرة من استخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل. هذا ويمكن للأسرة الفلسطينية أن تفقد أرضها أو منزلها أو عدم تمكنها من استخدام أرضها الزراعية أولاً بسبب الإحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه وهذا هو السبب الأساسي وثانياً بسبب خلافات ومنازعات اجتماعية داخلية. من هنا سيتم تغطية هذا المؤشر من خلال إستعراض كليهما: فقدان الأرض أو المنزل، أو عدم تمكن الأسرة من استخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بفعل القيود المفروضة على الحركة والتنقل بسبب إجراءات الإحتلال ومستوطنيه، وثم فقدان الأرض أو المنزل نتيجة لمنازعات اجتماعية داخلية.

أ. فقدان الأرض أو المنزل بسبب إجراءات الإحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه: لا يوجد بيانات إحصائية تبين نسبة الأسر الفلسطينية التي تعرضت الى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة خلال العام الفائت بسبب المصادرة أو التدمير، ولكن تشير الإحصائيات الى أن سلطات الاحتلال هدمت 1,058 مبنى في الضفة الغربية خلال العام 2021، كما أدت الحرب الاسرائيلية على غزة في أيار 2021 الى تدمير 2075 وحدة سكنية بشكل كامل أو بليغ، بحيث لم تعد صالحة للسكن، و 15 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي. ومما يذكر في هذا السياق أن الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة في أعوام 2008، 2012، 2014، و 2021 قد أدت إلى أكبر عمليات تدمير لبيوت المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم منذ بداية الإحتلال الاسرائيلي عام 1967 حيث أدت الحروب والغارات الاسرائيلية على مدن القطاع ومخيماته وقراه إلى تدمير 18,375 مسكناً فلسطينياً بشكل كامل، كما أدت إلى إلحاق أضرار وتدمير جزئي ل 193,500 منزل، أي أن أكثر من 200 ألف منزل قد تعرضت إما للتدمير الكلي أو الجزئي خلال الحروب الاسرائيلية على قطاع غزة (2008-2021).³

³ الأناضول. 5 أيار 2022. "عام على الحرب الإسرائيلية ضد غزة".

أما بخصوص الإستيلاء على الأرض فقد قامت قوات الإحتلال الاسرائيلي بالمصادقة خلال العام 2021 على بناء أكثر من 12 الف وحدة استيطانية غالبيتها في القدس، في الوقت الذي قامت فيه قوات الإحتلال بهدم أكثر من 300 مبنى واصدرت قرارات هدم لاكثر من 200 مبنى، بالإضافة للمصادقة على مشروع للاستيلاء على 2,050 عقارا فلسطينيا على مساحة تقدر بحوالي 2,500 دونم خلال العام 2021، وفي حي الشيخ جراح وسلوان بالقدس الشرقية، عززت قوات الإحتلال جهودها للاستيلاء على بيوت الفلسطينيين وطرد سكانها الذين يقطنون هناك منذ فترة طويلة. وقد إستغل الإحتلال الإسرائيلي تصنيف الأراضي حسب إتفاقية أوسلو (أب،ج) لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين خاصة المنطقة المصنفة ج والتي تخضع بالكامل لسيطرته على الأمن والتخطيط والبناء، حيث يستغل الإحتلال الاسرائيلي بشكل مباشر ما نسبته 76% من مجمل المساحة المصنفة ج، وتسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على 65% منها، فيما بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسيع هذه المستعمرات) نحو 542 كم² كما هو الحال في نهاية العام 2021، وتمثل ما نسبته حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة الى جدار الضم والتوسع العنصري الذي عزل أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية، وتضم ما يزيد عن 219 تجمعاً فلسطينياً جراء اقامة الجدار، كما قامت سلطات الإحتلال الاسرائيلي منذ عام 1967 بمصادرة الاف الدونمات من الاراضي الفلسطينية وتصنيفها كمحميات طبيعية تمهيدا للاستيلاء عليها.⁴

ب. عدم تمكن الأسرة من إستخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة

والتنقل: في تقرير لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة تمت الإشارة الى جدار الفصل العنصري بوصفه عقبة رئيسية تعيق حرية التنقل في الضفة الغربية. وقد أقرت محكمة العدل الدولية في فتاوها بخصوص آثار الجدار بأن أجزاء الجدار التي تنحرف عن الخط الأخضر غير قانونية. ومع ذلك أنجز حتى الوقت الحاضر حوالي 64% من بناء الجدار المقرر أن يبلغ طوله 712 كيلومترا ويمتد 85% منه عبر الضفة الغربية. وقد بين التقرير كيف أن نظام بوابات وتصاريح العبور الذي ينظم الدخول الى "منطقة التماس" يعيق تمتع 11 ألف فلسطيني يسكنون في هذه المناطق بحقهم في أن يعيشوا حياة طبيعية وبالحق في العمل -بما في ذلك العمل في أراضيهم الزراعية- والحياة الأسرية والعلاج الطبي.

كما أوضح التقرير أن عدد من القيود المفروضة على حرية التنقل مرتبطة بوجود المستوطنات الاسرائيلية حيث توجد حوالي 142 مستوطنة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وقد بررت السلطات الاسرائيلية، وفقا للتقرير، بعض القيود المفروضة على حرية تنقل الفلسطينيين باعتبارها وسيلة لحماية المستوطنين وتيسير تنقلهم داخل الضفة الغربية. وهي تشمل قيودا على وصول الفلسطينيين الى أراض في ملكيتهم الخاصة واقعة قرب المستوطنات وقيودا على استخدام الفلسطينيين للطرق التي يستخدمها المستوطنين. و "مع أن السلطات الاسرائيلية التزمت ببناء بوابات زراعية لتيسير وصول المزارعين الى أراضيهم، يتوقع أن تكون امكانية الوصول الى هذه الاراضي محدودة. ومن بين البوابات الخمسة والثمانين التي بنيت لتيسير وصول الفلسطينيين الى الأراض الزراعية في منطقة التماس، لا تفتح يوميا سوى تسع بوابات. ونتيجة لذلك، أضطر الكثير من

⁴الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2022. "د. عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية الرابعة والسبعين لنكبة فلسطين"، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2022. "د. عوض تستعرض الذكرى السنوية 46 ليوم الارض بالأرقام والإحصائيات".

المزارعين الى التوقف عن زراعة أراضيهم أو تحولوا الى زراعة محاصيل ذات عائدات أقل وتحتاج الى عمالة أقل كثافة.⁵

ومن الجدير ذكره في هذا السياق أيضا، أن سلطات الإحتلال لم تقم فقط بمصادرة معظم الأراضي المتاحة للرعي، بل فرضت قيودا مشددة على المساحات المتبقية والمتاحة للرعي فقيدت حرية الوصول اليها تحت حجج وذرائع واهية، ولجأت الى طرد الرعاة، وتدمير خيمهم، ومصادرة مواشيهم وأدواتهم كما قدمت العديد منهم للمحاكمات العسكرية، وفرضت غرامات باهظة عليهم.⁶

ج. فقدان الأرض أو المنزل بسبب منازعات اجتماعية داخلية: لا يوجد بيانات إحصائية حول نسبة الأسر الفلسطينية التي فقدت أرضها أو منزلها بسبب منازعات اجتماعية داخلية، ولكن مسح الضحية الذي اصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يوضح أن نسبة الأسر ضحايا إتلاف الممتلكات قد بلغ 0.4% في فلسطين عام 2020. وقد تراجعت هذه النسبة عن السنوات والعقود السابقة فبعد ان كانت قد وصلت الى 1.3% في عام 1996، تراجعت في العقد الأخير الى 0.5 في عام 2012، و 0.4% في العام 2016، وحافظت على نفس هذه النسبة في العام 2020. كما تراجعت نسبة الأفراد الذين تعرضوا لإتلاف الممتلكات من 16.1% في عام 1996 الى 3.0% في عام 2012، و 0.4% في العام 2016، الى 5.1% في العام 2020.⁷

• **العنف:** يمكن تقسيم هذا المؤشر إلى ثلاثة مكونات أو ثلاثة مؤشرات فرعية هي أولا ما يمكن تسميته بالعنف الأسري أو البيئي، ثانيا "العنف المحلي أو المجتمعي"، وثالثا عنف الإحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه. وقبل فحص الواقع الحالي للعنف في المجتمع الفلسطيني لا بد من التنويه إلى أنه لا يوجد بيانات إحصائية كاملة تحدد نسبة الأسر الفلسطينية التي تعرضت لأشكال العنف هذه خلال السنة الماضية (2021)، لهذا في حال عدم توفر بيانات إحصائية حول نسبة الأسر الفلسطينية التي عانت من هذا الشكل أو ذاك من أشكال العنف خلال العام الفائت سيتم اللجوء إلى البيانات والإحصائيات التي تغطي الأعوام الأخيرة التي سبقت العام الماضي، وخاصة عام 2019، العام الذي أجرى به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحا للعنف والذي يعد المرجع الأول حول العنف في المجتمع الفلسطيني بمختلف أشكاله ومصادره.

أ. **العنف الأسري أو البيئي** ويتمثل في "تعرض أحد أفراد الأسرة للعنف سواء بسلاح أو بدون سلاح خلال الشهور 12 الماضية، أو تعرض أحد الأطفال أو النساء في الأسرة للضرب أو الهجوم من قبل فرد من أفراد الأسرة خلال الشهور 12 الماضية." في مسح شامل وحديث نسبيا أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ل"مسح العنف في المجتمع الفلسطيني" والذي يغطي ال 12 شهرا التي سبقت المقابلة التي أجريت مع المبحوثين وصدرت نتائجه في أواخر عام 2019 أي أنه يغطي الفترة ما بين منتصف 2018 ومنتصف 2019 تقريبا وهو المسح الثالث بهذا الخصوص الذي تم القيام به منذ تأسيس الجهاز والسلطة الفلسطينية حيث أجري المسح الأول للعنف في عام 2005 والثاني في عام 2012، تم دراسة 11،545 أسرة (7,913 أسرة في الضفة الغربية، و 3,632 أسرة في قطاع غزة)، وقد أجري البحث الميداني وعملية جمع البيانات في أشهر آذار-آيار، 2019. لقد غطي هذا المسح الذي سنطلق عليه في هذه الورقة إختصارا "مسح العنف، 2019" مختلف أشكال العنف (جسدي، نفسي، جنسي، اقتصادي، الكتروني، إهمال الصحي...الخ). حيث يقوم على تقديم تعريف موسع وشامل

⁵ مجلس حقوق الإنسان. التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان . 2016. حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة. ص. 3-8.

⁶ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). المراعي الفلسطينية. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8990

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسح الضحية، 2020. النتائج الأساسية. رام الله-فلسطين. ص. 37

ل "العنف الأسري" الذي يعرفه على أنه "كل فعل أو إمتناع عن فعل يقوم به فرد من أفراد الأسرة تجاه أي فرد آخر منها وينطوي على إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو على تهديد بإيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو يولد تخوفا. كما ويشمل الحرمان من الحقوق الأساسية كالمأوى والمأكل والمشرب والملبس والتعليم وحرية الحركة وتقرير المصير وفقدان الأمان على نفسه." ⁸ ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل لها المسح بخصوص العنف الأسري وخاضه إتجاه الأطفال والنساء على النحو التالي:

✓ **العنف ضد الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج (18-64 سنة).** 15.6% من الأفراد من الجنسين الذين لم يسبق لهم الزواج ((18-64 سنة) تعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة خلال 12 شهرا الماضية التي سبقت المسح، 39.3% منهم تعرضوا للعنف النفسي، 7.5% عنف إجتماعي، و 7.2% عنف إقتصادي، و 0.5 عنف جنسي. وكما يشير، جدول رقم (1) فإن كل أشكال العنف (سواء العنف الجسدي أو الجنسي أو الإقتصادي) قد إنخفضت إلى حد ما عند المقارنة ما بين عامي 2011 و 2019 ما عدا العنف النفسي والذي إزدادت نسبته من 24.5% عام 2011 إلى 39.3% عام 2019 ليصبح أحد أكثر العنف إنتشارا بين الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج ((18-64 سنة) وتعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة.

جدول رقم (1): نسبة الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج ((18-64 سنة) وتعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة خلال 12 شهرا الماضية التي سبقت المقابلة للعامين 2011، و 2019 حسب نوع العنف والجنس

نوع العنف	2011		2019		كلا الجنسين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
العنف النفسي	23.0	25.6	39.3	39.3	39.3
العنف الجسدي	29.9	30.1	16.7	13.9	15.6
العنف الجنسي	0.6	0.8	0.5	0.6	0.5
العنف الإجتماعي	-	-	8.1	7.1	7.5
العنف الإقتصادي	11.5	7.7	8.7	3.2	7.2

ملاحظة: العنف الإجتماعي لم يتم قياسه في العام 2011. المصدر: مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019 الذي أجره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

● **العنف ضد الأطفال:** تقريبا 65% من الأطفال في فلسطين في العمر 11 سنة فأقل (68% ذكور، 62% إناث) تعرضوا للعنف الجسدي (الهبز بقوة، أو الضرب على مؤخرة اليد، أو أي مكان في الجسم بالحزام أو العصا، أو الضرب على اليد والرجل) وفق ما أفاد به الشخص المسؤول عن رعاية الطفل. كما ان حوالي 22% منهم (26.1% ذكور، 18.4% إناث) أي تقريبا طفل من كل خمسة يتعرض لعنف "جسدي حاد". أما نسبة إنتشار العنف بين الأطفال في سن 12-17 عاما من قبل أحد الوالدين فقد بلغت 44% وقد إنخفضت عن عام 2011 ب 7% حيث كانت تلك النسبة آنذاك 51%.

● **العنف ضد النساء:** تشير نتائج مسح العنف والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء قبل ظهور أزمة جائحة كورونا مباشرة، إلى أن نسبة النساء المتزوجات حاليا أو التي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أشكال العنف النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي على الأقل لمرة واحدة من قبل أزواجهن في فلسطين خلال ال 12 شهرا التي سبقت المسح هي 29% أي تقريبا. وهذا ويشير مسح العنف أيضا إلى أن 5% فقط من هؤلاء النساء المعنفات قد قمن بالسعي للحصول على مساعدة رسمية (أي خارج إطار العائلة والأصدقاء وزملاء العمل).⁹ ومن

⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. رام الله-فلسطين. ص. 37.
⁹ مسح العنف في المجتمع الفلسطيني". 2019. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله-فلسطين.

الجدير ذكره في هذا السياق أيضا أن 20% من النساء ذوات الاعاقة المتزوجات حاليا او سبق لهن الزواج قد تعرضن للعنف الجسدي على الأقل لمرة واحدة من قبل الزوج و 50% منهن قد تعرضن للعنف النفسي.

- **العنف ضد كبار السن:** بلغت نسبة كبار السن (65 عاما وأكثر) الذين تعرضوا لأحد أنواع الإساءة أو العنف على الأقل من قبل أحد أفراد الأسرة خلال 12 شهرا التي سبقت المسح 8%. أما نسبة المسنين الذين يعانون من إهمال صحي من قبل أسرهن/هم فقد كانت أعلى بكثير حيث بلغت 22%. (24% بين كبيرات السن، 19% بين كبار السن). أما نسبة كبار السن الذين قالوا أنهم تعرضوا إلى إساءة جسدية فقد بلغت 1.7% أي أقل بقليل من 2% (1.4 في الضفة الغربية، 2.2% في قطاع غزة). ومما يذكر في هذا السياق، ان نسبة الذين كانوا يتعرضون لاساءة جسدية كانت أعلى في عام 2011 (2.8%)، أما نسبة المسنين الذين كانوا يتعرضون الى إهمال طبي في عام 2011 فقد كانت أقل من عام 2019 حيث لم تتجاوز تلك النسبة 17.1%.

تأثير جائحة كورونا على العنف في المجتمع الفلسطيني

إن الدراسات التي أجريت في فلسطين حول الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا، تؤكد هي الأخرى حدوث إزدیاد كبير في مستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي وكذلك في عدد النساء اللواتي لجأن لإستخدام الخطوط الساخنة طلبا للمساعدة. ففي تقرير أعده "الإئتلاف النسوي الأهلي لتطبيق إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في دولة فلسطين المحتلة" إستجابة لدعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن العنف ضد المرأة في نهاية حزيران 2020 وجد أنه ومع إنتشار جائحة كوفيد-19 وما صحب ذلك من إغلاقات وحجر منزلي فقد "أصبحت النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف الأسري"، كما لوحظت "زيادة في معدل تكرار العنف إتجاه النساء والفتيات نتيجة لبقاء المعنف في المنزل. كما تعرضت النساء والفتيات من ذوات الإعاقة إلى زيادة مضاعفة في معدل العنف الممارس ضدهن". وقد أشار التقرير إلى أنه "وبسبب سياسة القيود على الحركة والإغلاق والحجز المنزلي، لجأت جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الضفة الغربية إلى إتباع سياسة العمل من المنزل" مما ساهم في "تقليص التدخلات المباشرة مع النساء والفتيات المعنفات والإستعاضة عنها بخطوط الأمان/الإسناد، إلا في الحالات الضرورية التي تستدعي تدخل مباشر من قبل الأخصائيات". ويستند التقرير الى ما صدر عن المؤسسات الفلسطينية من بيانات ليوضح أن هذه الخطوط "أصبحت مراقبة من قبل الزوج والأطراف المسيطرة في العائلة وخصوصا لدى الأسر التي تقطن في مساحة سكنية ضيقة، وهذا أدى إلى تقليص فرص وصول النساء والفتيات الى وسائل الحماية المتوفرة. وتزداد هذه الإشكالية لدى النساء من كبار السن وذوات الاعاقة". كما أشار التقرير الى تزايد المصاعب التي واجهتها النساء المعنفات في الوصول الى قطاع العدالة "بسبب إغلاق جميع المحاكم النظامية والشريعة والكنسية في الفترة الأولى منذ بدء الجائحة وحتى 10 أيار 2020". كما انه "ومع بداية إعلان حالة الطوارئ، تم وضع قيود على مراكز الحماية/الإيواء التابعة لوزارة التنمية الإجتماعية" مثل تعليمات الوزارة القاضية بعدم إدخال أي حالات جديدة ما لم تكن قد خضعت لحجر لمدة 14 يوم وقد اضطرت "النساء من ضحايا العنف للمبيت في غرف التوقيف وغرف الشرطيات"، كما تم إغلاق مركز الحماية/الإيواء في قطاع غزة. وأخيرا، فقد أشار التقرير إلى "عدم جهوزية حكومة دولة فلسطين والمجتمع المدني للتعامل مع حالة الطوارئ المرتبطة بالصحة: فقد إعتاد المجتمع الفلسطيني التحضير للأزمات السياسية بسبب طبيعة الوضع السياسي الذي تعيشه فلسطين والمتمثل بالإحتلال الإسرائيلي... هذا الواقع أدى الى عدم وجود خطة طوارئ موحدة وإجراءات واضحة وخطط لإدارة المخاطر مبنية

على أساس النوع الإجتماعي... إن عدم الجاهزية هذه قد أدت إلى تهمة قضايا العنف الأسري في السياسات الوطنية خلال فترة الطوارئ.¹⁰

ب. "العنف المحلي أو المجتمعي": أي "تعرض أحد أفراد الأسرة للإصابة أو الوفاة أو التعذيب ناتج عن العنف المحلي/المجتمعي". ولا تتوفر بيانات إحصائية حول نسبة الأسر الفلسطينية التي تعرض أحد أفرادها للعنف المحلي أو المجتمعي خلال السنة الماضية ولكن مسح العنف 2019 كان قد كشف عن مستويات العنف المحلي المنتشرة في الشارع، وأماكن التسوق، وفي المؤسسات التعليمية وأماكن العمل:

- **العنف في الشارع:** 24% من الأطفال تعرضوا للعنف في الشارع، 21% من الشبان الذكور في العمر (18-29) الذين لم يسبق لهم الزواج تعرضوا للعنف النفسي في الشارع في فلسطين، 12% من الرجال المتزوجين حالياً أو سبق لهم الزواج أيضاً تعرضوا لعنف نفسي في الشارع، و 4% من النساء المتزوجات أو سبق لهن أن تزوجن تعرضن لمثل هذا العنف في الشارع.
- **العنف في أماكن التسوق:** 4% من الأطفال في فلسطين تعرضوا للعنف في أماكن التسوق. كما تعرض حوالي 5.5% من الشبان (18-29)، و 3% من النساء المتزوجات حالياً أو سبق لهن الزواج للعنف النفسي في تلك الأماكن.
- **العنف في المؤسسات التعليمية:** 25% (أي طفل واحد من كل 4) من الأطفال (12-17 عاماً) تعرضوا لأحد أنواع العنف في المدارس (36% ذكور، 15% إناث)، و 17% من الأطفال (12-17 عاماً) تعرضوا للعنف الجسدي (اللكم، الضرب، الدفع، شد الشعر، الشد من الملابس) من قبل أحد المعلمين أو المعلمات في المدارس (26% ذكور، 7% إناث)، و 15% من الأطفال (12-17 عاماً) تعرضوا للعنف النفسي (السب، الشتيم، التلطف بألفاظ غير لائقة) من قبل أحد المعلمين والمعلمات.
- **العنف في أماكن العمل:** 10% من الشبان الذكور العاملين ضمن الفئة العمرية (18-29 سنة) والذين لم يسبق لهم الزواج، و 8% من الرجال العاملين المتزوجين حالياً أو الذين سبق لهم الزواج (18-64 سنة)، و 2% من النساء العاملات المتزوجات حالياً أو سبق لهن الزواج تعرضوا للعنف النفسي في أماكن العمل في فلسطين.

ج. عنف الإحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه أي "تعرض أحد أفراد الأسرة للإصابة أو الوفاة أو التعذيب من قبل الإحتلال أو المستوطنين خلال السنة الماضية".

لا تتوفر بيانات إحصائية كاملة حول نسبة الأسر الفلسطينية التي تعرض أحد أفرادها لعنف الإحتلال ومستوطنيه خلال العام الماضي، ولكن يوجد هناك إحصائيات حول عدد الأفراد الذين تعرضوا للإصابة أو الوفاة ولحد ما التعذيب من قبل الإحتلال والمستوطنين خلال العام الماضي (2021):

- ✓ دلت إحصائيات المؤسسات الفلسطينية الرسمية أن 357 فلسطينياً إستشهدوا ببنيران الجيش الإسرائيلي خلال العام الماضي أي 2021 وبضمنهم ضحايا الحرب على غزة في آيار من ذلك العام، وقد أصيب بجراح ما لا يقل عن 14,358 فلسطينياً، وبلغ عدد الأسرى والمعتقلين ذلك العام حوالي 8000 معتقل بينهم 1300 قاصر، كما تم هدم 950 بيتاً، حوالي نصفها أجبر أصحابها على هدمها بأيديهم.

¹⁰ "العنف ضد النساء والفتيات في فترة كوفيد-19 في دولة فلسطين:مقدم الي: المقررة الخاصة للعنف ضد المرأة في الأمم المتحدة. مقدم من الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في دولة فلسطين المحتلة استجابة لدعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن العنف ضد المرأة، لرصد واقع العنف في هذه الفترة في جميع أنحاء العالم." 30-6-2020. صفحة 3 و 18.

وتشير المؤسسات الحقوقية الفلسطينية الى أن عمليات الاعتقال اليومية يصاحبها أساليب عديدة، تبدأ من اقتحام البيت في ساعات متأخرة من الليل، وما يرافقها من تنكيل واعتداءات بحق المعتقل وعائلته. ويتعرض غالبية هؤلاء المعتقلين الى التعذيب خلال التحقيق، بأشكاله الجسدية والنفسية مثل الحرمان من النوم وشد القيود لمنع وصول الدورة الدموية لليدين والقدمين، والضرب والصفع والركل والإساءة اللفظية، والضرب الذي قد يؤدي الى عاهات مستديمة، إضافة الى التهديد باعتقال احد أفراد الأسرة، أو التهديد بالإعتداء الجنسي...الخ.¹¹

✓ وقد نفذ المستوطنون تحت حماية الجيش الاسرائيلي 1,621 اعتداء بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2021، بزيادة بلغت 49% عن العام 2020، وتنوعت الاعتداءات بين اقتلاع وتدمير وحرق الأشجار، وتنفيذ 33 عملية دهس، و 76 عملية اطلاق نار، و 30 عملية تجريف وحرق لاراضي المواطنين، بالإضافة الى حرق وتدمير وإعطاب 450 سيارة ومركبة للمواطنين، كما قام المستوطنون منذ بداية العام 2021 بإقامة عشر بؤر استعمارية جديدة في اطار منهجية الاستيلاء والسيطرة على الاراضي منها جبل ابوصبيح جنوب شرق مدينة نابلس، كما يستغل المستوطنون الاسرائيليون حوالي 120 الف دونم من اراضي الفلسطينيين الزراعية.¹²

ونتهي هذا العرض بإقتباس بعض ما ورد في بيانين صحفيين إحصائيين صدرا في عام 2022، الأول بمناسبة الذكرى 74 للنكبة الفلسطينية، والثاني بمناسبة الذكرى السنوية 46 ليوم الأرض، عن د. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كونه يوضح الصورة الكلية للعنف الذي مارسه ويمارسه الإحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، كما يبين أن نسبة عالية من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع لديها معتقل سابق أو حالي أو شهيد أو جريح:

✓ ما يزيد من مائة ألف استشهدوا (داخل وخارج فلسطين) دفاعا عن الحق الفلسطيني منذ نكبة 1948، فيما بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى حتى نيسان 2022: 11,358 شهيداً (خلال الفترة 2000/9/29 وحتى 2022/4/30). وبشار إلى أن عام 2014 كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط 2,240 شهيدا منهم 2,181 استشهدوا في قطاع غزة غالبيتهم استشهدوا خلال العدوان على قطاع غزة.

✓ نحو مليون حالة إعتقال منذ العام 1967، و 25 أسيرا أمضوا في سجون الإحتلال ما يزيد عن ربع قرن. بلغ عدد الأسرى في سجون الإحتلال 4,450 أسيرا حتى شهر نيسان من العام 2022 (منهم 160 أسيرا من الأطفال، بالإضافة الى 32 أسيرة)، أما عدد حالات الإعتقال فبلغت خلال العام 2021 باعتقال نحو 8,000 مواطنا في كافة الأراضي الفلسطينية من بينهم 1,300 طفل، فيما بلغ عدد اوامر الاعتقال الاداري بحق مواطنين لم توجه لهم اي تهمة 1,595 امرا، كما تشير البيانات الى وجود 570 أسيرا يقضون أحكاما بالسجن المؤبد، كما تعتقل اسرائيل ما يزيد عن 700 أسير فلسطيني من المرضى.¹³

الخطط الإستراتيجية ذات العلاقة

الإستراتيجية القطاعية للأمن 2021-2023

تحتوي "الإستراتيجية القطاعية للأمن 2021-2023" ضمن أهدافها الإستراتيجية هدفا عاما يرتبط مع بعض المؤشرات الخاصة ببعده السلامة الشخصية وحرية إستخدام الأصول هو الهدف الإستراتيجي الأول "تعزيز الأمن وحماية الوطن" حيث

¹¹ الشرق الأوسط. 2022/1/2. "حصاد فلسطين، 2021... 357 قتيلا بينهم مسن في التسعين."

¹³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2022. "د. عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية الرابعة والسبعين لنكبة فلسطين"، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2022. "د. عوض تستعرض الذكرى السنوية 46 ليوم الارض بالأرقام والإحصائيات".

تنص نتيجة رقم 1 المرتبطة بتحقيق هذا الهدف على "خفض مستوى الجريمة" في فلسطين باستخدام "عدد الجرائم لكل 100 ألف من السكان" بحيث يتم تخفيض عدد الجرائم من 1052 في عام 2019 التي تم إعتبارها "خط أساس" إلى 902 في عام 2022 أي تخفيض عدد الجرائم بمعدل 50 جريمة في كل سنة من السنوات الثلاث: 2020، 2021، و 2022.¹⁴ ولكن لم يتم في الاستراتيجية القطاعية للأمن تحديد غاية محددة لتقليص جرائم السرقة وإتلاف الممتلكات التي تتعرض لها الأسر الفلسطينية، كما لا تضمن نتائج أو غايات محددة لتقليص نسبة الأسر الفلسطينية التي تعرض أحد أفرادها للعنف.

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2022-2017

يركز الهدف الاستراتيجي الأول ل "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2022-2017" على مؤشر العنف الموجه للمرأة الفلسطينية حيث ينص ذلك الهدف على "تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله إلى النصف". ويتضمن الهدف 5 غايات أو نتائج من المتوقع أن يساهم تحقيقها في تقليص العنف وهي: "مؤسسات العدالة تتبنى تشريعات وجوانب إجرائية جديدة وتحسن البنية التحتية بما يمكن النساء من الوصول إلى العدالة، القضاء الشرعي يتخذ تدابير جديدة تمكن المرأة من حصولها على الميراث، انخراط المدرسة والأسرة والشباب في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف، الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى تتبنى قرارات ضد الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة ضد النساء الفلسطينيات وعموم الشعب الفلسطيني، والنساء الناجيات من العنف والعاملين والعاملات في مجال تقديم الخدمات للنساء المعنفات تتوفر لهم ولهن مقومات الحماية والرفاه." ¹⁵

الخطة الإستراتيجية الوطنية لقطاع كبار السن في فلسطين 2026-2021

أصدرت وزارة التنمية الإجتماعية بصفتها قائد لقطاع الحماية هذه الإستراتيجية في عام 2021. ويتضمن المحور الثاني من الخطة التنفيذية للإستراتيجية والذي ينص على "تعزيز مكانة كبار السن وأوضاعهم المعيشية والاجتماعية وحمايتهم من أي نوع من أنواع التمييز أو العنف أو الإقصاء" نتيجة لها علاقة بمؤشر العنف تتمثل في "برامج وآليات حماية وإحالة وطنية لكبار السن من كافة أشكال العنف بالتعاون مع كافة الشركاء في قطاع الحماية". أما الأنشطة التي تم تحديدها لتحقيق هذه الغاية فتشمل ثلاث أنشطة أساسية هي تصميم وتنفيذ برامج حماية لكبار السن من كافة اشكال العنف والتمييز والإقصاء بالتعاون مع جميع المؤسسات ذات العلاقة، وتطوير برنامج وطني بآليات واضحة للإبلاغ عن الحالات التي يتم فيها تعنيف كبار السن، وتوعية وتثقيف مجتمعي لمناصرة حقوق كبار السن.¹⁶

الخطة الإستراتيجية لنظام حماية الطفل 2022-2018

تهدف هذه الخطة والتي تم تطويرها من قبل وزارة التنمية الإجتماعية بالتعاون اليونسيف الى تعزيز نظام حماية الطفل الفلسطيني من كافة أشكال العنف والإساءة والإهمال والإستغلال حيث ينص الهدف الإستراتيجي الأول للخطة على "تعزيز الأعراف الإجتماعية الإيجابية والوقاية من العنف ضد الأطفال" من خلال مجموعة من التدخلات تتمثل فيما يلي:

- تحسين وعي المجتمع بشأن المسائل المتعلقة بحماية الطفل وتعزيز التغييرات في الأعراف والممارسات الضارة للأطفال.
- بناء قدرات أولياء الأمور كي يتمكنوا من الإستيفاء بمسؤولياتهم وحماية رفاهية أطفالهم ومصالحهم الفضلى.

¹⁴دولة فلسطين. مكتب رئيس الوزراء/الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023. "الإستراتيجية القطاعية للأمن 2021-2023". رام الله-فلسطين. ص. 42.

¹⁵دولة فلسطين. وزارة شؤون المرأة. "شركاء في البناء: الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة

2017-2022". رام الله-فلسطين. الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول غايات 1-5.

¹⁶ دولة فلسطين. وزارة التنمية الإجتماعية. 2021. "الخطة الإستراتيجية الوطنية لقطاع كبار السن في فلسطين 2021-2026". ص. 51.

- تمكين الأطفال لكي يحموا أنفسهم.¹⁷

الخطة التنفيذية لقطاع الإعاقة في فلسطين 2023-2022

تأتي هذه الخطة إستجابة للحاجات الأساسية لقطاع الإعاقة وذلك من أجل تنظيم العمل وتدخلاته بين القطاعات الشريكة (القطاع الأهلي والقطاع العام) وقد تم تطويرها من قبل وزارة التنمية الإجتماعية وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وتغطي الأنشطة والتدخلات بقطاع الإعاقة خلال العامين 2023-2022. لا تضمن الخطة أهدافا محددة خاصة بمكافحة العنف ضد الأشخاص من ذوي الأعاقه لكنها تولي اهتماما كبيرا بمسألة تعديل التشريع الخاص بمراكز الإيواء ليشمل الأشخاص ذوي الأعاقه وموائمة هذه المراكز لإستيعابهم.¹⁸

الأهداف والنتائج المستقبلية حتى العام 2030

إنطلاقا من التحليل الذي قدمه القسم السابق للواقع الحالي للسلامة الشخصية وحرية إستخدام الأصول في فلسطين وبالذات المؤشرات الثلاثة التي تم تحديدها لقياس هذا البعد بوصفه أحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد، فأن هذا القسم يقترح بعض ملامح وأهداف الخطة الإستراتيجية لتطوير واقع السلامة الشخصية واستخدام الأصول في فلسطين خلال المرحلة القادمة (2023-2030):

• السرقة وتخريب الممتلكات

الهدف الأول: تقليص نسبة الأسر المحرومة التي تعرض مسكنها للسرقة أو تعرضت ممتلكات الأسرة للتخريب خلال الشهور 12 الماضية بنسبة 1.8% حتى العام 2030.

وفقا لورقة المحاكاة، بلغت نسبة الأسر المحرومة على هذا الصعيد عام 2017 8.1% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما في عام 2022 فقد إرتفعت تلك النسبة إلى 8.8% أي أن إتجاه التغير لهذا المؤشر هو سلبي مما يعكس وجود العديد من التحديات أمام تحقيق هذا الهدف فقد ارتفعت نسبة الأسر المحرومة 0.7% خلال السنوات الخمس (2017-2022) أي بزيادة سنوية قيمتها 0.14%. يجب تقليص نسبة الأسر المحرومة التي تعرض مسكنها للسرقة أو تعرضت ممتلكات الأسرة للتخريب خلال الشهور 12 الماضية بنسبة 1.8% حتى العام 2030.

• ملكية وإستخدام الأصول

الهدف الثاني: تقليص نسبة الأسر التي تعرضت إلى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة بها خلال العام الفائت بسبب المصادرة أو التدمير أو عدم تمكن الأسرة من استخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل بنسبة 1.2% حتى العام 2030.

وفقا لنتائج ورقة المحاكاة، فقد بلغت نسبة الأسر المحرومة بتأثير هذا المؤشر عام 2017 2.9% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما في عام 2022 فقد إرتفعت تلك النسبة إلى 5.7% أي أن إتجاه التغير لهذا المؤشر هو سلبي بحيث إرتفعت نسبة الأسر المحرومة خلال السنوات الخمس (2017-2022) بنسبة 2.8% (2.9=5.7-2.8%) أي بزيادة سنوية مقدارها 0.56%، مما يعكس وجود تحديات كبيرة أمام تحقيق هذا الهدف. يجب تقليص نسبة الأسر التي

¹⁷ وزارة التنمية الإجتماعية. "الخطة الإستراتيجية لنظام حماية الطفل 2018-2022." رام الله-فلسطين. ص. 13.
¹⁸ وزارة التنمية الإجتماعية. "الخطة التنفيذية لقطاع الإعاقة في فلسطين." رام الله-فلسطين. ص. 16.

تعرضت إلى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة بها خلال العام الفائت بسبب المصادرة أو التدمير أو عدم تمكن الأسرة من استخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل بنسبة 1.2% حتى العام 2030.

وكما ذكر آنفاً، فلا يوجد بيانات إحصائية تبين نسبة الأسر الفلسطينية التي تعرضت إلى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة بها خلال العام الفائت بسبب المصادرة أو التدمير أو عدم تمكن الأسرة من استخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل سواء كانت ناتجة عن إجراءات الإحتلال أو ناتجة عن منازعات اجتماعية أو مجتمعية داخلية ولكن الإرقام التي تم استعراضها في التحليل السابق حول ممارسات الإحتلال وقطعان المستوطنين ضد الأسر الفلسطينية ومساكنها وأراضيها الزراعية وممتلكاتها تبين أن هناك نسبة لا بأس بها من الأسر الفلسطينية التي تتعرض إلى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة بها خلال العام الفائت بسبب المصادرة أو التدمير أو عدم تمكن الأسرة من استخدام أرضها الزراعية أو الممتلكات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل. فعمليات مصادرة الأراضي وهدم البيوت والاعتداء على الممتلكات وخاصة في المنطقة ج ما زالت متواصلة. وبما أن الخطر الأساسي الذي يواجهه المنزل أو الأرض الذي تملكه الأسرة الفلسطينية مصدره الإحتلال الاسرائيلي وسياساته وإجراءاته التعسفية وهذه مسألة سياسية بالأساس فأن تقليص نسبة الأسر التي تتعرض إلى فقدان الأرض أو المنزل أو منشأة خاصة بها خلال العام الفائت يشكل تحدياً كبيراً سواء للمواطنين الفلسطينيين أو لأجهزة الأمن الفلسطينية. فكما تشير "الإستراتيجية القطاعية للأمن 2021-2023" فأن التحدي الأول الذي يواجهه قطاع الأمن الفلسطيني هو "الإحتلال وإجراءاته والتي تمس أمن المواطن وتؤثر على ثقته بأداء أمني قوي" كما تشير الإستراتيجية بهذا الخصوص إلى "ضعف القدرات العملية لدى المؤسسة الأمنية الفلسطينية خارج المناطق أ" وإلى فقدان السيطرة الفلسطينية على المعابر... الخ. هذا ناهيك عن التحديات الداخلية أو الذاتية التي يواجهها الفلسطينيون على هذا الصعيد مثل إستمرار آثار الأقسام الفلسطيني، وضعف المنظومة القانونية التي تعمل من خلالها قوى الأمن إضافة إلى التحدي الإقتصادي والأزمة المالية التي تعاني منها فلسطين... الخ.

• العنف

الهدف الثالث: تقليص نسبة الأسر التي تعرض أحد أفرادها للعنف سواء بسلاح أو بدون سلاح خلال الشهور 12 الماضية، أو تعرض أحد الأطفال أو النساء في الأسرة للضرب أو الهجوم من قبل فرد من أفراد الأسرة خلال الشهور 12 الماضية، أو تعرض أحد أفراد الأسرة للإصابة أو الوفاة أو التعذيب ناتج عن العنف المحلي/المجتمعي، أو تعرض أحد أفراد الأسرة للإصابة أو الوفاة أو التعذيب من قبل الإحتلال أو المستوطنين خلال السنة الماضية، بنسبة 5.3% حتى العام 2030.

وفقاً لورقة المحاكاة فقد بلغت نسبة الأسر المحرومة بفعل هذا المؤشر عام 2017 30.3% من مجموع الأسر الفلسطينية، ولم تتغير تلك النسبة عام 2022 حيث بقيت كما هي (30.3%). لا يوجد أيضاً بيانات إحصائية حول نسبة الأسر الفلسطينية التي تعرض أحد أفرادها للعنف أو الإصابة أو الوفاة أو التعذيب... الخ خلال العام المنصرم. ولكن الإحصائيات التي كشف عنها مسح العنف 2019 (65% من الأطفال في فلسطين في العمر 11 سنة فأقل تعرضوا للعنف الجسدي، 8% من المسنين تعرضوا للإساءة والعنف من قبل أحد أفراد الأسرة و22% منهم يعانون من إهمال طبي، 29% من النساء المتزوجات حالياً أو سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي... الخ.) وكذلك ما تكشف عنه التقارير الإحصائية والصحفية حول تعرض أفراد الأسر الفلسطينية للإصابة أو الوفاة أو التعذيب من قبل الإحتلال أو المستوطنين خلال السنة الماضية تؤكد أن نسبة لا بأس بها من الأسر الفلسطينية تعاني من العنف بأشكاله ومصادره المختلفة وبأن تقليص هذا العنف يتطلب تدخلات وخطط إستراتيجية لمكافحة العنف في المجتمع الفلسطيني وتدخلات وإستراتيجيات سياسية لمواجهة عنف الإحتلال وجنوده ومستوطنيه. يجب تقليص نسبة الأسر التي تتعرض لأشكال العنف بنسبة 5.3% حتى العام 2030.

سياسات وتوصيات يجب اعتمادها لتحقيق الأهداف والنتائج المرتبطة بها

- بما أن العديد من المؤشرات التي تضمنتها هذه الورقة، وكذلك الأوراق الخلفية الأخرى، تحتوي على مؤشرات لها علاقة بالشهر الماضي أو بالعام الماضي، فمن الواضح ان هناك حاجة ماسة لإجراء مسح خاص من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول كافة المؤشرات ذات العلاقة بأبعاد الفقر السبعة وبالتحديد تلك المؤشرات التي لا يوجد حولها بيانات إحصائية مثل مؤشرات السرقة وتخريب الممتلكات، وملكية واستخدام الأصول... الخ خلال العام الماضي، ليتم بناء على نتائجها تحديد غايات كمية وأهداف محددة للتعامل مع هذه المؤشرات.
- تجمع الدراسات والتوصيات ذات العلاقة بأن من أهم المداخل والطرق لتقليل العنف ضد النساء هو تمكين المرأة إقتصادياً، ورغم كل الجهود والمبادرات والمشاريع والخطط الحكومية وغير الحكومية ما زالت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة من أقل النسب سواء على المستوى العالمي أو حتى العربي. لهذا يجب تبني سياسات أكثر جذرية على هذا الصعيد مثل سياسات "التميز الإيجابي" لزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل. كما يجب إقرار وتنفيذ "قانون حماية الأسرة من العنف" والذي يوفر حماية قانونية ضرورية ضد العنف ليس فقط الذي تتعرض له النساء بل كافة أفراد الأسرة، وكذلك تطوير نظام التحويل الوطني للنساء الناجيات من العنف. إن المواجهة المترددة والخجولة للقوى المحافظة التي تشن هجوماً ظالماً على القانون وعلى توقيع السلطة الفلسطينية على الإتفاقيات الدولية المدافعة عن حقوق المرأة مثل اتفاقية "سيداو" من قبل المؤسسات الحكومية والحزبية والديمقراطية والنسوية سوف يؤدي الى زيادة معاناة النساء الفلسطينيات وإستمرار تلك المعاناة الى أجل غير مسمى. من هنا فأن هناك ضرورة ملحة للقيام بحملة وطنية مضادة وشجاعة وعلمية وإنسانية. لقد قامت دول عربية عديدة مثل الأردن الشقيق ومنذ سنوات بإقرار وتنفيذ قانون حماية الأسرة من العنف، وبالتالي، يمكن أيضاً الاستفادة من تجارب هذه الدول العربية على هذا الصعيد.
- لا يجوز التعامل مع اعتداءات الاحتلال وعريضة مستوطنيه بوصفها "قدراً" لا مفر منه، بل يجب تطوير سياسات وطنية كفاحية وسياسية ودبلوماسية لمواجهة ذلك العنف بكل أشكاله والحد منه الى أقصى درجة ممكنة.
- لا تضمن الخطط الحكومية الاستراتيجية غايات رقمية محددة فيما يتعلق بالمؤشرات التي تم نقاشها في هذه الورقة. فمثلاً لم يتم في الاستراتيجية القطاعية للأمن تحديد غاية محددة لتقليص جرائم السرقة وإتلاف الممتلكات التي تتعرض لها الأسر الفلسطينية، لذا يجب أن تضمن الإستراتيجية الجديدة للمرحلة المقبلة حتى العام 2030 مثل هذه الغاية وسبل تحقيقها. من هنا، ونحن على أبواب دورة تخطيطية واسعة حيث تنتهي معظم الإستراتيجيات القطاعية الحكومية العام القادم (2023)، لا بد لهذه الإستراتيجيات أن تضمن أهداف وغايات لها علاقة بهذه المؤشرات وبكافة المؤشرات والغايات المتصلة بالفقر متعدد الأبعاد والتي لا تشملها الخطط الاستراتيجية الحالية.

إنتهى

